

**تحرك عاجل****احتجاز زوجين مسجونيْن ظلماً بمعزل عن العالم الخارجي**

لا تزال عائشة الشاطر، ابنة أحد كبار قيادات جماعة الإخوان المسلمين، وزوجها المحامي محمد أبو هريرة محرومويْن من الاتصال بعائلتهما ومحاميهما، علمًا أنهما نقلوا إلى سجن العاشر من رمضان في 1 يونيو/حزيران و23 مايو/أيار بالتالي. ويقضي الزوجان حكميْن جائزِيْن بالسجن صدراً بحقهما بعد إدانتهما بتهم زائفه ترجع إلى روابطهما الأسرية وممارستهما السلمية لحقوقهما الإنسانية.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعييركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

الرئيس عبد الفتاح السيسي  
مكتب الرئيس  
قصر الاتحادية  
القاهرة، جمهورية مصر العربية  
[البريد الإلكتروني:](mailto:p.spokesman@op.gov.eg) [@AlisisOfficial](https://twitter.com/AlisisOfficial)

فخامة الرئيس  
تحية طيبة وبعد ...

نكتب إليكم هذه الرسالة للإعراب عن قلقنا بشأن الاحتجاز التعسفي لعائشة الشاطر، ابنة القيادي في جماعة الإخوان المسلمين خيرت الشاطر، 42 عاماً، وزوجها المحامي محمد أبو هريرة، دونما سبب لاحتجازهما سوى نشاطهما الحقوقي وعارضتهما السلمية. وكانت إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ قد أصدرت في 5 مارس/آذار الماضي حكمًا بالسجن لمدة 10 سنوات على عائشة الشاطر، وأخر بالسجن 15 سنة على زوجها محمد أبو هريرة، في أعقاب محاكمة فادحة الجور أطلقت عليها وسائل الإعلام

المصرية اسم "قضية التنسيقية المصرية". وأدانت المحكمة الزوجين بتهم متعددة، من بينها دعم جماعة إرهابية (الإخوان المسلمين)، ونشر "أخبار كاذبة" عن انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي قوات الأمن من خلال صفحة التنسيقية المصرية للحقوق والحريات على موقع فيسبوك. كما أدانت المحكمة عزت غنيم، مؤسس التنسيقية المصرية للحقوق والحريات، والمحامية الحقوقية هدى عبد المنعم و26 آخرين، وحكمت عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين خمس سنوات والسجن المؤبد. وأمرت المحكمة أيضًا بإدراج المتهمين الثلاثين المدانين في "قائمة الإرهاب"، مما يعني التحفظ على ممتلكاتهم ومنعهم من السفر، وإخضاعهم لمراقبة الشرطة لمدة خمس سنوات بعد انقضاء عقوبة السجن. وحُرم المتهمون من حقهم في الدفاع، وفي عدم الإدلاء بأقوال تجرمهم، وفي إجراء مراجعة حقيقية في الأحكام الصادرة بحقهم أمام محكمة أعلى درجة. ويذكر أن أحكام محكם أمن الدولة طوارئ نهائية ولا يمكن استئنافها؛ ولكنكم وحدكم، فخامة الرئيس، تحظون بسلطة التصديق على الأحكام أو إسقاطها أو تخفيفها، أو الأمر بإعادة محاكمة المتهمين؛ ولم يصدر قرار بهذا الشأن بعد.

وفي الأول من يونيو/حزيران، نقلت السلطات عائلة الشاطر من سجن القناطر إلى سجن العاشر من رمضان في محافظة الشرقية. وعلمت أسرتها أن الظروف الصحية في زنزانتها الجديدة، التي تشاركها فيها سجينتان آخران، أفضل من نظيرها في سجن القناطر؛ ولكن لا يصلها ضوء الشمس، ولا يُسمح لها بممارسة أي رياضة خارج الزنزانة سوى المشي في أحد الممرات. وتنمنعها السلطات أيضًا من الاحتفاظ بأي متعلقات شخصية أو ثلاجة في زنزانتها، ومن ثم لا يمكنها أن تتلقى من أسرتها أي مواد غذائية عرضة للتلف بدون تبريد، مما يضطرها للاعتماد على طعام السجن. وتعاني عائلة الشاطر من فقر الدم الالاتسجي، وهو مرض نادر وخطير يؤثّر على الدم؛ ورغم ذلك، لا تزال سلطات السجن تمنع عنها الرعاية الصحية الكافية، بما في ذلك السماح بنقلها إلى مستشفى خارج السجن للتشخيص أو العلاج إذا اقتضت الضرورة. وفي 16 مايو/أيار، نقل محمد أبو هرية من سجن بدر 3 إلى سجن العاشر من رمضان. ويعُنّع أفراد عائلته من زيارته في السجن، وليس لديهم أي معلومات حول ظروف سجنه وحالته الصحية. كما تحظر السلطات على عائلة الشاطر ومحمد أبو هرية التواصل مع أقاربهما ومحامييهما بالرسائل أو المكالمات الهاتفية.

ونظرًا لما تقدم، نحن فخامتكم على أن تضمنوا الإفراج عن عائلة الشاطر ومحمد أبو هرية وغيرهما من أدينوا في قضية التنسيقية المصرية للحقوق والحريات على الفور وبدون شرط أو قيد، وكذلك إلغاء قرارات الإدانة والأحكام الصادرة ضدهم، حيث أن مرجعها الوحيد هو ممارساتهم السلمية لحقوقهم الإنسانية أو معارضتهم السلمية. وريثما تُفرج عنهم، يجب ضمان إتاحة جميع السُّبُل أمامهم للتواصل مع عائلاتهم

ومحاميهم بانتظام، وتوفير إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية الكافية لهم، بما في ذلك الرعاية خارج السجن، إذا اقتضت الضرورة.

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام والتقدير

### معلومات إضافية

اعتقلت عائشة الشاطر وزوجها محمد أبو هريرة، في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، بمنزلهما في مدينة نصر بالقاهرة. وعلمت منظمة العفو الدولية أن عائشة الشاطر تعرضت للإخفاء القسري لمدة 20 يوماً، وأحتجزت خلال تلك المدة بالمقر الرئيسي لجهاز الأمن الوطني في حي العباسية بالقاهرة، وتعرضت للضرب والصدمات الكهربائية. وفي 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، مثلت أمام نيابة أمن الدولة العليا، حيث أمر وكلاً النيابة بحبسها الاحتياطي على ذمة التحقيقات بشأن اتهامات تتعلق بالإرهاب. وقبل اعتقالها، أدلت برأيها عبر حسابها على فيسبوك بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري وأعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وكان زوجها المحامي محمد أبو هريرة، قبل اعتقاله، يمثل قانونياً المحتجزين المشتبه في انتمائهم لجماعة الإخوان المسلمين. وبعد اعتقاله، أحتجز في مكان لم يُفصح عنه لما يقرب من أربعة أشهر، تعرض خلالها للتهديدات وللضرب في رأسه وهو مُكبل اليدين ومعصوب العينين.

وفي 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، في أعقاب القبض على عائشة الشاطر ومحمد أبو هريرة و29 آخرين من المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان، أعلنت التنسيقية المصرية للحقوق والحريات، التي توثّق حالات الاختفاء القسري واستخدام عقوبة الإعدام وتقدم المساعدة القانونية للضحايا، تعليق عملها في مجال حقوق الإنسان.

واحتجز مسؤولو سجن النساء بالقناطر عائشة الشاطر رهن الحبس الانفرادي داخل زنزانة صغيرة تفتقر للتهوية وبلا مرحاض، من يناير/كانون الثاني 2019 وحتى ديسمبر/كانون الأول 2020. وتعاني عائشة الشاطر من فقر الدم اللاتسجي، وهو مرض دموي نادر وخطير، يجعلها عرضة للعدوى أو النزيف الذي لا يمكن السيطرة عليه. وعلى الرغم من ذلك، تمنعها السلطات من تلقي الرعاية الصحية المتخصصة والكافية في مستشفى خارجي. وقد تدهورت حالتها الصحية خلال احتجازها، وأدخلت إلى مستشفى قصر العيني مرتين، في أكتوبر/تشرين الأول 2019، وهي مُكبلة اليدين وتتنفس نزيفاً حاداً،

وأعطيت صفات دموية. وفي أثناء جلسة المحاكمة المنعقدة في 15 مايو/أيار 2022، أمرت محكمة أمن الدولة طوارئ بأن تفحص لجنة من ثلاثة أطباء عائشة الشاطر، لتقديم المشورة حول ما إذا كانت تحتاج إلى العلاج خارج السجن. ونظرًا إلى حرمانها من التواصل مع العالم الخارجي، لا تعلم أسرتها ولا محاموها ما إذا كانت قد خضعت للفحص الطبي.

وفي 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عدم تمديد حالة الطوارئ السارية منذ عام 2017، التي أجازت إنشاء محاكم أمن الدولة طوارئ. وتتصدر المادة 19 من القانون المنظم لحالة الطوارئ على استمرار سير المحاكمات التي كانت جارية خلال حالة الطوارئ، حتى بعد رفعها. وتعتبر الإجراءات القضائية أمام محاكم أمن الدولة طوارئ جائرة بطبعتها، إذ تحرم المتهمين من الحق في استئناف أحكام الإدانة والعقوبات الصادرة ضدهم أمام محكمة أعلى درجة. ويحتفظ رئيس الجمهورية وحده بسلطة التصديق على الأحكام أو إلغائها أو تخفيضها، أو الأمر بإعادة محاكمة المتهمين. وخلال مرحلة التحقيق وإجراءات المحاكمة في "قضية التنسيقية المصرية للحقوق والحريات"، والتي بدأت في 11 سبتمبر/أيلول 2022، حُرم المتهمون في القضية من التحدث مع محاميهم على انفراد، وخضع بعضهم للتحقيق أمام وكلاء نيابة أمن الدولة العليا بدون حضور محاميهم. وعقدت جلسات المحكمة سرًا في مجمع سجون بدر، ومنع المراقبون وأفراد الجمهور وأقارب المتهمين من حضور الجلسات. كما قال محامون إنه لم يُسمح لهم بالاطلاع على ملفات القضية الخاصة بمحاميهم خلال التحقيقات. وقالوا أيضًا إن المحكمة استندت إلى أقوال شهود عيان من ضباط قطاع الأمن الوطني، وقبلتها بدون إتاحة الوقت الكافي للدفاع للرد عليها وتقنيدها، ولم تسمح لجميع المتهمين بالتحدث في المحكمة.

أما خيرت الشاطر، والد عائشة الشاطر، فلا يزال في السجن منذ أن أطاح الجيش بالرئيس السابق محمد مرسي في يوليو/تموز 2013؛ ومنذ ذلك الحين، حظرت السلطات جماعة الإخوان المسلمين، واعتقلت قياداتها وعشرات الآلاف من الأشخاص المشتبه في انتسابهم أو تأييدهم لها، وأخضعتهم للملائحة القضائية.

**لغة المخاطبة المفضلة:** العربية أو الإنكليزية  
يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

الرجاء المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 19 سبتمبر/أيلول 2023  
الرجاء مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم إن رغبتم في إرسال مناشدات بعد الموعد النهائي

لذلك.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: عائشة الشاطر (صيغ المؤنث)، محمد أبو هريرة (صيغ المذكر).

رابط التحرك العاجل السابق:

[/https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/6564/2023/ar](https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/6564/2023/ar)